أكدت أن اعلان الجهاد "منوط بولي الأمر" وشددت على اعتبار "الاعتداءات على المسلمين والمستأمنين إفساداً في الأرض"

الرياض: توصيات اللقاء الوطني للحوار الفكري تشدد على التنوع والاعتدال والاصلاح وتوسيع المشاركة

□ الرياض - «الحياة»

■ خرج اللقاء الوطني للحوار الفكري، بعد أربعة ايام من الحوار المفتوح بأكثر من عشرين توصية تناولت كل القضايا التي تداول في آفاقها، اللقاء الذي رعاه الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني.

واستقبل الأمير عبدالله في جدة أول من امس بحضور الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام، المشاركين في اللقاء الذي ضم نخبة من العلماء والمفكرين والمثقفين السعوديين من كل الاطياف الفكرية، وتسلم منهم البيان الختامي للملتقى والتوصيات التي خرج بها بعد تسع جلسات عمل وجلسة ختامية تناولت محورين أساسيين: الأول حول الوحدة الوطنية واثر العلماء فيها، ونوقش في ست جلسات تناولت تعريف الوحدة الوطنية واهميتها والاصول الشرعية التي تبنى عليها والدور الريادي للعلماء السعوديين في ضمانها، وقضية التنوع الفكري بين شرائح المجتمع ومسألة حقوق المرأة وواجباتها ودورها في المجتمع، بالإضافة الى قضية حرية التعبير والفتوى المعاصرة وسبل ربطها بالواقع الاجتماعي واثر ذلك على الوحدة الوطنية وتماسك الداخل.

وخصص الملتقى المحور الثاني لمداولاته للعلاقات والمواثيق الدولية، واثرها في الوحدة الوطنية، فناقش اهمية المصالح المشتركة في علاقات المملكة بالدول الاخرى، والتعامل مع غير المسلمين في ضوء الكتاب والسنة، والجهاد في الاسلام واحكامه. واصدر الملتقى توصيات بينها ان اعلان الجهاد منوط بولي الأمر.

واعتبر اللقاء الكلمة التي وجهها ولي العهد السعودي الى المجتمعين وثيقة للقاء يسترشد اطراف الحوار بما اكدته من معان وافكار، داعياً الى انشاء مركز دائم للحوار الوطني.

وهنا نص التوصيات:

«١- اعتبار خطاب الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وثيقة رئيسة للقاء يسترشد أطراف الحوار بما أكدته من معان وأفكار، وما تضمنته من مضامين مهمة منها:

الوعي بما يحدق بالوطن من أخطار وهجمات شرسة تمس عقيدته ووحدته الوطنية، والتنبه إلى ما تحدثه عوامل التنافر والشقاق بأشكاله القبلية أو الإقليمية أو الفكرية من هدم لعرى التماسك والترابط وأواصر بناء العلاقات الأخوية في ظل الوطن الواحد، وإدراك أن الاختلاف والتنوع الفكري وتعدد المذاهب واقع مشاهد في حياتنا وطبيعة من طبائع البشر يستثمر في التأسيس نحو استراتيجية التعامل في الدعوة والنصح والحوار، وتوجيهه الوجهة السليمة التي تخدم أهداف المملكة وثوابتها وقيمها الشرعية، والأخذ في الاعتبار الواقع المعاصر والتقدم التقني في الاتصالات، وتداول المعلومات بسرعة من دون موانع أو عوائق ما يحتم ضرورة وضع أساليب جديدة لحماية الدين والوطن والمواطن، وتركيز العناية والتفكير في قضية الخطاب الإسلامي الداخلي والخارجي، بما يؤكد تمسك المملكة بعقيدتها الإسلامية وصلاتها بعالمها الإسلامي ووحدتها الوطنية في إطار من الوسطية والاعتدال، والسير في كل ما سبق داخل مضمار الحوار العلمي الموضوعي الهادئ البعيد عن التنافر ووحشة القلوب وإساءة الظن.

٢- التوصية بتقوى الله - سبحانه وتعالى - في السر والعلن، والعودة الصادقة إلى الله، والانكسار بين يديه، لأن ما يصيب الأمة من نوازل إنما هو بسبب بعدها عن الله، وعن كتابه ومنهاج رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، في القول والعمل. ويوصون أنفسهم (المشاركون في اللقاء) وطلبة العلم من أساتذة الجامعات، وأئمة المساجد وخطبائها بإعطاء هذا الجانب ما يستحق من العناية والنصح والإرشاد والتوجيه، مستخدمين في ذلك كل وسائل التبليغ المتاحة من وسائل إعلامية مرئية أو مسموعة أو مقروءة، وتطور الخطاب الدعوي، بما يستجيب حاجات النفس البشرية والمجتمع.

٣- التطوير العملي لفكرة هذا اللقاء، وتوسيع دائرة المشاركة فيه، ليشمل كل المستويات ويعالج مختلف الموضوعات، وذلك بإنشاء مركز للحوار الوطني يعنى بتنظيم اللقاءات، وإعداد البحوث والدراسات في هذا المجال، ويرغب المشاركون في تبني صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز هذا المركز.

٤- الحفاظ على الوحدة الوطنية لهذه البلاد المبنية على العقيدة الإسلامية الصحيحة وعلى الثوابت الشرعية التي تستمد منها الدولة نظامها ويستمد منها المجتمع هويته، وتعميق معاني البيعة والسمع والطاعة بالمعروف، تحقيقاً للجماعة، ومنعاً من الافتراق والتشتت، واستتباباً للأمن بكل معانيه المادية والمعنوية.

٥- تأكيد مكانة العلماء ودورهم في ضمان الوحدة الوطنية، وتعميق مفهومها وأسسها الشرعية، وتأكيد دورهم في رد الشبه، وتقويم الانحراف في فهم نصوص الكتاب والسنة، خصوصاً في مجال الوحدة الوطنية، واجتماع الكلمة، وفي التعامل بين المسلمين، وبين المسلمين وغيرهم، والأخذ بالنصوص الشرعية مجتمعة غير مجزأة، وتوضيح مقاصد الشريعة الواردة في تلك النصوص.

٦- إن من أقوى دعائم الوحدة الوطنية الاهتمام بمعالجة هموم الحياة اليومية للمواطن، والتوازن في توزيع برامج التنمية بين مناطق المملكة، والاهتمام بالمناطق الريفية بهدف استكمالها للخدمات الأساسية، ومعالجة ضعف الأداء في الأجهزة الحكومية بخاصة ذات العلاقة بالشأن العام.

٧- الاستمرار في تطوير عناصر العملية التربوية بما يحقق مواكبة العصر وتعزيز الوحدة الوطنية، وبما ينمي في نفوس الطلاب صفة التقوى، والاستعداد للبذل والتضحية، وتقديم المصلحة العامة، وبما يضمن حماية الهوية الإسلامية للمواطن، ووعيه بها، وحمايتها من أي مؤثر سلبي.

٨- مراعاة قضايا الشباب في خطط التنمية وبرامجها، وبذل مزيد من الاهتمام بهم والمعالجة الشاملة لكل المشكلات التي يواجهونها.

٩- على وسائل الإعلام مراعاة المساهمة في تعضيد الوحدة الوطنية وعدم المس بالثوابت التي قامت عليها، واحترام العلماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله بالحسنى.

١٠- الاستمرار في عملية الإصلاح بكل جوانبه، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية يعزز الوحدة الوطنية، ويعمق مشاعر الانتماء.

١١- الإسلام دين وسط في العقيدة والأحكام الشرعية، لا يقبل الغلو والتشدد كما لا يقبل التحلل من الثوابت الشرعية، ويفرق بين التشدد والغلو، والتمسك بالسنة والالتزام بها.

١٢- قاعدة سد الذرائع من القواعد التي شهد لها الشرع بالاعتبار، وهذه القاعدة ينبغي إعمالها بتوسط واعتدال فلا يهمل إعمالها، ولا يتوسع في استخدامها بما يؤدي إلى التضييق، والتشدد في ما يكون في دائرة المباحات.

١٣- أهمية الحوار وسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوباً للحياة وتاطيره، لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلتزم الأصول والضوابط الشرعية.

١٤- الاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية، لذا لا يمكن إلغاؤه وتجاوزه، وإنّ ما يخفف آثاره الضارة اعتماد منهج القرآن الكريم في الحكم على الآراء والأشياء والأشخاص بتحري الحقيقة والموضوعية، والعدل، والتعايش مع هذا الاختلاف وضبطه، والتفريق بين الثوابت والاجتهادات في مجال التنوع والاختلاف، وتحديد مرجعيته بالكتاب والسنة.

١٥- العمل لمعالجة القضايا والمشكلات والمظالم والممارسات والتقاليد المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تواجه المرأة في العصر الحاضر، وإبراز الصورة الحقيقية لها في الإسلام، والعمل على وجودها في الوطن نموذجاً للمرأة المسلمة، وتوسيع دائرة مشاركتها في ما يخدم قضايا المرأة المسلمة.

١٦- ضمان حرية التعبير عما يراه المسلم حقاً وفق الضوابط الشرعية المعتبرة، بما لا يتعارض مع محاسبة من يمس الثوابت الشرعية، أو المصالح المتفق عليها، أو حريات الآخرين.

١٧- للفتوى مكانة سامية، ومهمة عظيمة في المجتمع المسلم، ولذلك تتأكد حاجتها إلى مواكبة العصر، والتواصل مع مختلف المجامع الفقهية، وتفعيل الاجتهاد والاستفادة من المختصين في العلوم الأخرى، وتأسيس مراكز للدراسات والبحوث العلمية المساندة للفتوى، وتكوين لجان للفتوى في مناطق المملكة.

١٨- ضرورة الوعي بالظروف الإقليمية والدولية، ومراعاتها، واتباع المصالح القائمة على العدل في تأسيس العلاقات الدولية، والاستفادة من الطاقات العلمية والفكرية في تأصيل العلاقات الدولية على منهج الإسلام، وطرح المبادرات التي تبين حلول الإسلام للمشكلات العالمية.

١٩- الجهاد ذروة سنام الإسلام، وبينت الشريعة أحكامه وأسسه ومبادئه، والحاجة قائمة إلى ربط تلك الأحكام بالواقع، وإعلان الجهاد منوط بولي الأمر، ويجب العمل لتوضيح أحكام الجهاد لئلا يُساء فهمه، ولا بد أن يفرق بين الجهاد الحق والإفساد في الأرض.

٢٠- يؤكد المجتمعون أن مقاومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين حق مشروع، ويؤيدون جهود المملكة العربية السعودية في نصرة الشعب الفلسطيني نحو استرداد حقوقه المسلوبة، ودفع العدوان، ورفع الظلم عنه.

٢١- إن مما يتألم له المشاركون في هذا اللقاء الاعتداءات الآثمة على المسلمين من المواطنين والمقيمين وغيرهم من المستأمنين، ويقررون أن ذلك محاربة لله ورسوله وإفساد في الأرض، وأن الإسلام بريء من تلك الأفعال الإجرامية.

٢٢- يتقدم المشاركون بالشكر والتقدير وعظيم الامتنان لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، على دعوته إلى هذا اللقاء ورعايته له، ويرغبون إلى رئيس اللقاء رفع برقية شكر وتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء».

ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبدالعزيز مستقبلاً المشاركين في اللقاء الوطني للحوار الفكري. (واس)

الأمير عبدالله: الارهابيون سيندحرون

□ الرياض - «الحياة»

■ اكد ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ان المملكة العربية السعودية «قوية بإيمانها بالله تعالى، ثم بأبنائها المتمسكين بعقيدة الاسلام التي لا غلو فيها»، مشيراً الى ان «جميع أفراد الشعب السعودي يعدون رجال أمن». وطلب من المواطنين ان يؤدوا «واجبهم الديني والوطني»، ويبلغوا عن اي منتسب للخلايا الارهابية او متعاطف معها.

وشدد الأمير عبدالله خلال استقباله وفوداً من اهالي منطقتي جازان ومكة المكرمة، على ان «الارهابيين سينالون عقابهم وهم ومن يقف وراءهم سيندحرون»، واصفاً اياهم بـ«الفئة الضالة» والخارجة على العقيدة الاسلامية.

ودانت وفود اهالي منطقتي جازان ومكة المكرمة «الاعمال الارهابية الآثمة»، مؤكدة ان «مثل هذه الاعمال الاجرامية لا يزيد مواطني المملكة الا قوة وتماسكاً وتلاحماً مع قيادتهم». وطالبت بانزال «أشد عقوبة بكل من يتربص بأمن الوطن ومنجزاته».

كما اعرب الاهالي عن تأييدهم المطلق الاجراءات الأمنية الفاعلة التي اتخذتها الحكومة للقضاء على الارهاب.

فرانكس يلتقي الأمير سلطان وأمير الكويت يقلده وساماً

■ الرياض، الكويت، «الحياة» - و ا س - استقبل النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران المفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز في جدة أمس الجنرال تومي فرانكس قائد القيادة المركزية الاميركية وبحثا في المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين بلديهما.

الى ذلك، منح أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح أمس الجنرال فرانكس وسام الكويت ذا الوشاح من الدرجة الممتازة، «تقديراً لخدماته المميزة واخلاصه في أداء واجباته وتقديراً لكفاءته العالية وخبرته العسكرية المميزة».

جاء ذلك بعد لقاء فرانكس والوفد المرافق الشيخ جابر لمناسبة قرب انتهاء مهمات الجنرال.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن فرانكس بعد تقليده الوسام اعتزازه بـ«الثقة والتعاون اللذين يجمعان الحكومتين والشعبين الصديقين».

وكان رئيس الأركان الكويتي الفريق فهد الأمير، أقام حفلة تكريم لفرانكس، تحدث خلالها الأخير فأعرب عن سعادته بنتائج عملية «حرية العراق» التي «منحت الشعب العراقي الحرية والتخلص من نظام ديكتاتوري سلبه كل حقوقه وقتل منه كثيرين». وزاد انه يعتز بـ«الصداقات التي كونها مع العديد من العسكريين والمواطنين الكويتيين منذ العام ١٩٩٠ عندما تعرف الى أول صديق كويتي». ونوه بالعلاقات الجيدة مع المسؤولين الكويتيين منذ توليه مسؤوليته العسكرية في المنطقة، مؤكداً ان الجانبين الكويتي والأميركي كانا «يعملان لحماية سيادة الكويت وأمنها واستقرارها من أي خطر أو تهديد قد يشكله النظام العراقي البائد». وخاطب الكويتيين قائلاً: «أنتم شعب رائع، وهذا بلد رائع والولايات المتحدة تتشرف بصداقتكم».

وأكد رئيس الأركان الكويتي «ايمان القيادة السياسية الكويتية بأن قضية تحرير الشعب العراقي من نظامه الديكتاتوري قضية نبيلة»، مشيراً الى ان الكويت «سعت من أجل تمكين الشعب العراقي من استعادة حريته التي صادرها النظام العراقي، وان يتمتع المواطن العراقي بثروات بلده ومواردها التي كانت حكراً على زبانية رئيس النظام المخلوع».

وفي كلمة خلال حفلة التكريم اشاد رئيس الأركان الكويتي بالجهود التي «يبذلها الجنرال فرانكس من خلال عمله في المنطقة»، مشيراً الى «سعيه الدائم الى تحسين الأوضاع في العراق وتوفير الأمن والاستقرار لشعبه من أجل الاسراع في اعادة الإعمار».

وزاد ان العلاقات الجيدة التي تربط الجيشين الكويتي والأميركي تعتبر «من أفضل علاقات التعاون العسكري التي شاهدتها خلال خدمتي في الجيش على مدى ٣٥ سنة».

وذكر بعملية تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١، مؤكداً ان «الكويتيين لن ينسوا أبداً الدور الذي تولته اميركا ودول التحالف، ومكنهم من استعادة بلدهم من النظام العراقي البائد».

بوادر أزمة بين الأكراد والأميركيين: بارزاني يعترض على دمج ميليشياته في الجيش

□ بغداد - حازم الأمين

■ اكدت مصادر عراقية مطلعة على اجتماعات الأحزاب والقوى السياسية العراقية مع الأميركيين ان اللقاء الأول أظهر صعوبات كبيرة تنتظر الادارة الاميركية للعراق.

وتحدثت المصادر عن بوادر أزمة بين الأميركيين والأكراد، خصوصاً «الحزب الديموقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني الذي بدا شديد الحذر حيال الترتيبات التي يعدها الاميركيون للمنطقة الخاضعة للحكم الذاتي في شمال العراق، اذ يرفض بارزاني دمج الميليشيات الكردية مع الجيش كأفراد، ويطالب بأن تشكل وحدات نظامية تكون النواة الأمنية والعسكرية لمنطقة الشمال في ظل نظام فيديرالي.

والأكراد مستاؤون من فقدانهم حصتهم من موارد «النفط للغذاء» ما حرم ادارتهم الذاتية من مورد مالي مهم، بعدما خسروا مورداً آخر بعد توقف النفط خلال الحرب وبعدها.

ويلاحظ المراقبون في بغداد تراجع حماسة القوى السياسية للنظام الفيديرالي بالإضافة الى ظهور قوى اخرى تعارضه ضمناً او علناً. فالاحزاب ذات الاصول القومية والعروبية، وهي كثيرة في أوساط المعارضة، تعتبر الفيديرالية ضد وحدة العراق. وربما ينسحب هذا الأمر على قوى محلية كانت لها علاقات مع النظام السابق وهي الآن بصدد اعادة تشكيل نفسها وفق تجمعات عشائرية ومدينية.

أما القوى الشيعية، خصوصاً تلك التي سبق ان تحالفت مع الأكراد كـ«المجلس الأعلى للثورة الاسلامية» في العراق، فهي في التصريح بأنها موافقة على حكم فيديرالي يعطي الأكراد حقوقاً، ولكن من الصعب ان تتحول هذه المسألة الى قضية حاسمة بالنسبة اليهم. فعبدالعزيز الحكيم قال لـ«الحياة» ان «المجلس» لا يعارض حكماً فيديرالياً، ولكنه يترك تقرير ذلك للشعب العراقي. أما الأمين العام لحركة الوفاق الوطني إياد علاوي فجدد مخاوفه من ان تمس الفيديرالية وحدة العراق، في حين قال الشريف علي بن الحسين انه لن يتعرض على نظام الحكم الفيديرالي.

الى ذلك، قال ضباط عراقيون سابقون لـ«الحياة» ان الاميركيين دفعوا لهم مبالغ نقدية تراوح بين ١٨٠ دولاراً للرائد وما دون، و٢٥٠ دولاراً للمقدم وما فوق، وان ذلك تم بعد الضغوط والتظاهرات.

وفي البصرة دفع البريطانيون رواتب جميع ضباط الجيش، مشترطين التعاون في حماية المؤسسات الرسمية وضبط الأمن. وفسرت أوساط عراقية هذه الخطوات بأنها محاولة لاجتذاب أعداد من الضباط، اذ ثبت ان وراء الكثير من العمليات ضباطاً «محتجين على تسريحهم».

دبابة اميركية في بغداد. (ا ف ب)

لم يعد من يمنع تداول الكتب في بغداد والكتاب الديني الأكثر مبيعاً

■ بغداد - أ ف ب - يشهد شارع المتنبي وسط بغداد انتعاشاً في عمليات البيع والشراء خصوصاً الكتب الدينية بعد سنوات طويلة من المنع والحرمان بسبب الرقابة التي فرضها النظام السابق والحظر الدولي.

وبعد سنوات من الحرمان اصبحت تعرض في هذه السوق مجلات وصحف واصدارات حديثة لم يكن باستطاعة العراقي الحصول عليها ما جعله في عزلة عن العالم الخارجي، كالمجلات والجرائد العربية والاجنبية.

واضافة الى هذه الاصدارات انتشرت في السوق كتب تتحدث عن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ونجله الاكبر عدي ككتاب «الرجل الذي بقى ١٩ عاماً شبيهاً لصدام حسين» لمؤلفه ميخائيل رمضان و«كنت ابن الرئيس صدام» لمؤلفه لطيف يحيى وهما كتابان ألفهما شخصان يعيشان في المنفى وكانا ينتحلان شخصية صدام وابنه عدي لسنوات طويلة داخل العراق كبديلين.

وقال بائع الكتب كريم البغدادي (٤٠ عاما) ان «معظم هذه الكتب التي نعرضها هنا كانت ممنوعة من قبل».

واضاف ان «الناس، خصوصاً الشباب، متعطشون لقراءة مثل هذه الكتب وبعد عقود من الحرمان بدؤوا يتهافتون لشرائها، خصوصاً الدينية التي كانت ممنوعة وهي في عناوين لا تعد ولا تحصى».

وزاد ان «اسعارها مرتفعة جداً. ما بين ٣ آلاف دينار (٢ دولار) الى ٦ آلاف دينار (٣ دولار)».

وتابع البغدادي الذي التف حوله سائلون عن عناوين عدد من الكتب ان «أغلب هذه الكتب الممنوعة، كان يتم تداولها سراً في هذه السوق على رغم المخاطر التي كنا نواجهها اذا تم القاء القبض علينا متلبسين ببيعها».

وأورد على سبيل المثال كتب آية الله محمد باقر الصدر المطبوعة في بيروت وكتب الكاتب السياسي العراقي المعارض حسن علوي.

واكد ان «هناك باعة أُلقي القبض عليهم متلبسين وهم يبيعون مثل هذه الكتب الممنوعة بعضهم خرج من السجن وبعضهم الآخر ما زال مصيره مجهولاً حتى الآن».

وتذكر القارىء عبدالله الحسيني (٤١ عاماً) كيف كان يشتري مثل هذه الكتب خلال السنوات الماضية وقال: «كنت آتي الى هنا لاقتناء احد الكتب الدينية الشيعية التي كنت أواظب على قراءتها وكنت أشتري من بعض الباعة الذين أتعامل معهم بصورة دائمة وكانوا يثقون بي وأنا أثق بهم».

واضاف: «عندما كنت أريد كتاباً كنت أطلبه قبل اسبوع، ثم أعود لأسأله ان كان احضره واذا كان قد احضره كان يقول لي ان انتظر حوالي ساعة او قم بجولة وعد الي بعد قليل وكنت اتجول في السوق لأعود اليه بعد ساعة فيذهب الى محله، معظهم عندهم محلات ويحضر الكتاب ويسلمه لي بصورة سرية اما داخل محله او يسلمه لي وقد وضع عليه غلافاً آخر يختلف اختلافاً كبيراً عن جوهر الكتاب».

وزاد: «في احدى المرات في الثمانينات هاجم رجال الامن بيتنا وبما انني لم اكن في البيت ألقوا القبض على أخي وسجنوه اربع سنوات ولهذا اضطررت بعدها الى إخفاء الكتب تحت الارض في حديقة منزلي». ويتحول سوق الكتب القديم الذي يقع قرب مقر الحكومة العراقية في العهد الملكي (القشلة) ويعود تاريخه الى عشرات السنين، يوم الجمعة من كل اسبوع الى مكان يتواعد فيه المثقفون وطلبة الجامعات لما يحويه من عشرات المكتبات التي تبيع الكتب الثقافية والعلمية والطبية والفلكية والدينية والشعرية والسياسية.

واكد ابراهيم صالح (٤٧ عاماً) الذي كان يعرض آلاف الصور لرجال دين شيعة عراقيين وايرانيين كالخميني ومحمد باقر الصدر ومحمد باقر الحكيم اضافة الى صور الزعيم العراقي عبدالكريم قاسم (الذي اغتيل في انقلاب عسكري عام ١٩٦٣)، ان «كل هذه الاشياء كانت ممنوعة قبل الحرب وكل ما كان يسمح لنا ببيعه صور للمواقع الاثرية وللرئيس المخلوع وللاعبي كرة القدم وللفنانين».

اللاجئة الى قنصلية اميركا في جدة قررت عدم المغادرة الى واشنطن

□ جدة - جميل الذيابي

■ أكد مصدر في القنصلية الاميركية في جدة لـ«الحياة» ان السيدة الاميركية، سارة السقا وطفليها، إبراهيم (٤ سنوات) وحنين (سنتين)، ما زالوا في القنصلية، موضحاً ان لها حرية الاختيار بين العودة إلى والدتها في الولايات المتحدة أو البقاء مع طفليها وزوجها. ولمح إلى احتمال أن تأخذ الخيار الثاني، خصوصاً ان هناك اتفاقاً بين الحكومتين السعودية والاميركية منذ ايلول (سبتمبر) الماضي، يحق للمواطنات الاميركيات البالغات حرية مغادرة المملكة، لافتاً إلى ان العائق هو اصطحابها الطفلين. وأكد المصدر: «ان السفارة وقنصلياتها لن تتردد في الاستجابة لحاجات الرعايا الاميركيين في البلدان الآخرى والوصول إلى حلول مناسبة تضمن سلامتهم»، مشيراً إلى ان السفارة والخارجية السعودية تسعيان إلى «حل يرضي» الطرفين.

ولكي تتمكن السقا من مغادرة السعودية مع طفليها الى اميركا يجب أن يكون هناك اتفاق بين الوالدين من خلال مناقشة الموضوع ودياً، وتنص القوانين السعودية على ان أي طفل يعيش في السعودية مع والده السعودي يحتاج إلى «اذن والده» لكي يتمكن من المغادرة مع والدته.

يذكر ان السقا من أصل سعودي وتحمل الجنسية الاميركية، ووالدتها ديبي دورنير، منفصلة عن والدها السعودي المقيم في جدة، ومتزوجة من اميركي وتعيش في الولايات المتحدة.